*Bull. Fac. Agric., Cairo Univ.,55 (2004): 347-362 .*

# PERCENTUAL POVERTY LINE MEASUREMENT IN REMOTE AREAS OF THE SOUTHERN REGION OF JORDAN

(Received: 5.1.2004)

**By**
**D. A .Hunaiti**

*Department of Plant Production, Faculty of Agriculture, Mutah University, Karak, Jordan*

## ABSTRACT

This study aimed at identifying the percentual poverty line in the southern region of the Hashemite Kingdom of Jordan. To achieve this goals, a delete sample consisting of 203 families out of 660 families that were randomly selected from 11 villages in the southern region was studied. Data were collected through personal interviews using two questionnaires that were prepared for this purpose. The descriptive statistical analysis, the Townsed way and One-Dollar way techniques were employed in the study.

The study revealed that the Fourth Percentile Value was JD201 for each family per month and JD25.18 per capita. Representing the percentual poverty line in the region , which is more accurate than in the official poverty measurement in the region. Deprivation degree for individuals according to the Townsend way reached 57%, while the percentage of individuals who did not achieve the one-dollar share per day reached 27.6%. This line is considered as being low in comparision to the official line in Jordan.

The study recommends developing percentual poverty measurements and spreading it through Jordan because of its ease in use and requirements. It also recommends making comparisons among different poverty measurements in Jordan which are not complicated in its requirements and effort, and which exploits the existing data.

***Key words:*** *percentual poverty line, poverty in the Hashemite Kingdom of Jordan.*

## قياس خط الفقر النسبي في المناطق النائية من إقليم جنوب الأردن

**دوخي عبد الرحيم الحنيطي**

قسم الإنتاج النباتي –كلية الزراعة– جامعة مؤتة–الكرك– الأردن

### ملخص

تستهدف الدراسة تحديد خط الفقر النسبي في إقليم الجنوب من المملكة الأردنية الهاشمية. تم لتحقيق هذا الهدف أجراء الدراسة على عينة قوامها (٢٠٣) أسرة من بين (٦٦٠) أسرة تم اختيارها بطريقة عشوائية في (١١) قرية تابعة لإقليم الجنوب. تم جمع البيانات بطريقة المقابلة الشخصية باستخدام الاستمارتين التي تم إعدادهما لهذا الغرض. واستخدم أسلوب التحليل الاحصائي الوصفي، طريقة تاونسند Townsend. وطريقة الدولار الواحد.

وتوصلت الدراسة إلى أن قيمة المئين الرابع بلغ ٢٠١ ديناراً للأسرة البالغ حجمها ٨,١٩ أفراد في الشهر، و٢٥,١٨ ديناراً للفرد ويعتبر هذا خط الفقر النسبي في المنطقة وهو مناسب بالمقارنة مع مقاييس الفقر الرسمية في المنطقة. وبلغت درجة الحرمان عند الفرد حسب طريقة تاونسند النسبية ٥٧%، بينما بلغت نسبة الأفراد الذين لم يحققوا نصيب الدولار الواحد في اليوم ٢٧,٦%، ويعتبر هذا الخط متدن مقارنة مع الخط الرسمي المعلن في الأردن.

وتوصي الدراسة بتطوير مقاييس الفقر النسبية وتعميمها على الأردن لسهولة استخدامها ومتطلباتها، والعمل على مقارنة المقاييس المختلفة للخروج بمنهج موحد لقياس الفقر في الأردن يكون غير معقد من حيث المتطلبات والجهد ويستغل البيانات المتوفرة.

### ١- المقدمة

أكدت أدبيات التنمية الريفية المتكاملة على وضع استراتيجيات لتحقيق الإنعاش الريفي من خلال تحسين مستوى نوعية الحياة الاجتماعية والاقتصادية لسكان المناطق النائية، وخاصة لفقراء الريف والبادية. ولتحقيق هذا الهدف لابد من التعرف على الحاجات، والمتطلبات الأساسية، والمشكلات لسكان الريف

وخاصة الفقراء منهم، لجعلهم أكثر قدرة في الحصول عليها لتحقيق التنمية المستمرة والمتواصلة من خلال إعداد وتنفيذ البرامج والخطط التنموية المتكاملة لسكان الريف بما يتوافق واحتياجاتهم وتطلعاتهم للنمو والاستقرار. ولتحقيق ذلك كان لابد من تحديد خطوط الفقر في المنطقة لتقدير مقاييس الرفاه والعدالة ومستوى التنمية في المناطق النائية. ناهيك عن أنه لم يتم بعد استخدام اساليب قياس الفقر بالطرق البسيطة والروتينية مثل الطرق النسبية وذلك بسبب عدم التطرق لها في الدراسات السابقة وخوفاً من النقد أو عدم التوصل إلى نتائج منطقية. وعليه رأت هذه الدراسة ضرورة التعرج على هذه الطرق ومقارنتها بالطرق التقليدية لخط الفقر المدقع والمطلق في الأردن.

يمكن تحديد خط الفقر تبعاً للواقع النسبي للفرد أو الأسرة ضمن المجتمع المعيشي، بنسبة معينة من الدخل المتوسط. ويعتبر هذا المقياس مفضلا إذا نظرنا إلى الفقر بمعيار مطلق لتطبقه في كل المنطقة، وفي كل الأوقات مستقلاً عن التركيب الاجتماعي، ومستويات النمو في المنطقة. ويلقى هذا المقياس قبولاً متزايداً، وامتاز بثلاث اتجاهات، هي: المدخل النسبي للفرد، المدخل النسبي المعدل، والمدخل النسبي للإنفاق.

استعان Shaban (1987) بدراسة نفقات ودخل الأسرة لسنة ١٩٨٠ في تقدير خط الفقر ونسبة السكان الفقراء في الأردن مستخدماً معيارين هما: الفقر المطلق وهو: عبارة عن نصف متوسط دخل الفرد السنوي، والثاني ثلث متوسط دخل الفرد السنوي، متوصلاً إلى أن خط الفقر يساوي ٨٨ ديناراً لكل فرد في السنة.

وفي أول دراسة رسمية ومتعمقة أكدت عليها خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨٦-١٩٩٠ "دراسة جيوب الفقر" التي أجرتها وزارة التنمية الاجتماعية من قبل الصقور وآخرون (١٩٨٩)، استخدم أسلوب القياس المطلق مقارنة بأسلوب القياس النسبي، توصلت إلى أن خط الفقر المدقع في الأردن يبلغ ٤٠,٥ ديناراً في الشهر للأسرة متوسط حجمها ٧,٢ فرداً وبموجب أسعار عام ١٩٨٧، وأن خط الفقر المطلق ٨٩ دينار لمتوسط الأسرة من نفس الحجم. وأظهرت الدراسة بأن نسبة الأسر التي تقع تحت خط الفقر المدقع بلغت ١,٥% مقابل ١٨,٧% من الأسر تقع تحت خط الفقر المطلق في الأردن. واعتمدت الدراسة في تحليلاتها على نتائج نفقات ودخل الأسرة الأردنية للفترة ١٩٨٦-١٩٨٧ ومنشورات منظمة الاغذية والزراعة الدولية المتعلقة بلوائح ميزان الغذاء حول احتياجات الفرد من السعرات الحرارية، واستخدمت الدراسة طريقتين، اعتمدت الطريقة الأولى على تقدير خط الفقر لكل محافظة في الأردن بناءاً على تكلفة الحد الأدنى لسلة غذائية مقترحة ونتائج دراسة نفقات ودخل الأسرة لنفس الفترة مبينة أن خط الفقر يبلغ ١٨٢ دينار لكل فرد في السنة في الأردن. أما

الطريقة الثانية فقد اعتمدت على تقدير خط الفقر على مستوى الأسرة الواحدة تبعا لحجمها وتركيبة أفرادها حسب العمر والجنس. وطبقت هذه الطريقة على عينة من ١٦٧٥٩ أسرة وجاءت التقديرات بأن خط الفقر يساوي ١٧٣ ديناراً لكل فرد في السنة و١٧٨ ديناراً و١٦٧ ديناراً لكل فرد في السنة للحضر والريف على الترتيب. ومن الملاحظ أن النتيجتين متقاربتين إلا أنهما تختلفان كثيراً مع تقديرات البنك الدولي لنفس الفترة.

وفي دراسة للطيب (١٩٩٠) حول الواقع الاقتصادي والاجتماعي لمحافظة الكرك، أعتمد فيها على نتائج دراسة جيوب الفقر في تقدير خط الفقر الذي بلغ فيها نسبة الأسر التي تقع تحت خط الفقر المدقع ٨,٢% من أسر محافظة الكرك. وقدر خط الفقر المطلق للفرد ١٥ ديناراً للفرد شهرياً، و١٠٠,٢ديناراً للأسرة شهرياً، وبلغت نسبة الأسر تحت خط الفقر المطلق ٣٢,٦% من مجموع أسر المحافظة.

وفي عام ١٩٩٢ أجرت وزارة التنمية الاجتماعية من قبل الصقور وآخرون (الصقور وآخرون، ١٩٩٣ ) تقرير دراسة الفقر المدقع والخصائص بالاعتماد على دراسة جيوب الفقر التي أجرتها الوزارة عام ١٩٨٩، وعلى بيانات مسح العمالة والبطالة والعائدين للعام ١٩٩١، وبيانات دخل ونفقات الأسرة للعام ١٩٩٢ ، إلا أن هذه الدراسة ميزت بين خط الفقر المطلق بين الأسر التي تدفع إيجاراً لمسكنها والأسر التي لا تدفع إيجار، متوصلة إلى أن خط الفقر المدقع ارتفع إلى ٦١ ديناراً شهرياً للأسرة متوسط حجمها ٦,٨ أفراد بينما بلغ خط الفقر المدقع لمحافظة الكرك ٦٦ ديناراً شهرياً، وأن خط الفقر المطلق بلغ ٩٧ ديناراً في الشهر لنفس حجم الأسرة التي لا تدفع إيجار للمسكن، و١١٩ ديناراً شهرياً للأسرة التي تدفع إيجار لمسكنها، وأن خط الفقر المطلق لمحافظة الكرك بلغ ٨١ دينار في الشهر للأسرة التي لا تدفع إيجار للمسكن، و٩٥ ديناراً شهرياً للأسرة التي تدفع إيجار لمسكنها. وأظهرت الدراسة بأن نسبة الأسر تحت خط الفقر المدقع بلغت ٥,٣% و ٨,٢% للأردن ومحافظة الكرك على التوالي، مقابل ١٨,٣% و ٢١,٣ % من الأسر دون خط الفقر المطلق للأردن والكرك على التوالي، وتم اعتماد هذه الدراسة في الخطة الخمسية (١٩٩٣-١٩٩٧).

وفي عام ١٩٩٦ أجرت مديرية التخطيط الإقليمي بوزارة التخطيط الأردنية(وزارة التخطيط الأردنية، ١٩٩٦)، دراسة حول وضع برنامج لتنمية وتطوير البادية الجنوبية في الأردن من خلال التعرف على الواقع الاقتصادي والاجتماعي القائم، مستعينة بالبيانات الأولية التي تم جمعها بواسطة المسح الميداني للمنطقة لعينة بلغت ٧٤٣ أسرة، توصلت إلى أن خط الفقر يبلغ ١٣٩ ديناراً للأسرة المكونة من ٧,٢ أفراد في الشهر، وأن ٣٩% من أسر المنطقة تقع تحت خط الفقر.

وفي دراسة الفقر والبطالة عام ١٩٩٨ (الخصاونة النعيمات، ١٩٩٨)، استخدمت السلة الغذائية في تقدير خط الفقر المدقع الذي بلغ ٧٩,٨ ديناراً للأسرة شهرياً في حين قدر خط الفقر المطلق ١٩٠,٨ ديناراً شهرياً للأسرة المكونة من ٦,٢ أفراد، وقدرت نسبة الأسر الواقعة تحت خط الفقر المدقع ٤,٥% وتحت خط الفقر المطلق ٢٦% من مجمل أسر الأردن.

وفي دراسة للحنيطي والرفاعي (٢٠٠١) كان الهدف هو تحديد نسبة الفقراء في البادية الأردنية، مستخدمة أسلوب خط الفقر المدقع، وخط الفقر المطلق، بالاعتماد على عينة قوامها ٣٦٦ أسرة بدوية من نتائج دراسة نفقات ودخل الأسرة ١٩٩٧م. متوصلة إلى أن خط الفقر المدقع بلغ ١٠٠ دينارا أردنياً شهرياً للأسرة التي يبلغ متوسط حجمها ٧,٤ فرداً وأن خط الفقر المطلق بلغ ٢٠٠ ديناراً، ١٦٢ ديناراً للأسر التي تدفع إيجاراً لمسكنها، والأسر التي لا تدفع إيجاراً لمسكنها على الترتيب. وأظهرت النتائج أن نسبة الأسر الفقراء فقراً مدقعاً بلغت ٣,٨% والفقراء فقراً مطلقاً بلغت ٢٨%، ١٥% من الأسر التي تدفع إيجاراً لمسكنها والأسر التي لا تدفع إيجاراً لمسكنها.

وفي دراسة قياس الفقر وتوزيع الدخل عام ٢٠٠١، (يحيى وآخرون، ٢٠٠١) التي اعتمدت على بيانات دراسة نفقات ودخل الأسرة لعام ١٩٩٧ الذي شمل ٦٠٠٠ أسرة أردنية موزعة على كافة المحافظات في المملكة، ظهر أن نسبة الأسر الفقيرة في ازدياد حيث بلغت نسبة الأسر التي تقع تحت خط الفقر المدقع والمطلق ١١% و٢٠% على التوالي.

وفي دراسة للطيب (٢٠٠٢) حول توزيع الدخل والفقر في محافظة الكرك تبين أن متوسط دخل الفرد في المحافظة متدن بالمقارنة مع متوسط دخل الفرد الأردني إذ شكل ٤٦,٨% من متوسط دخل الفرد الأردني. وتوصل إلى وجود فروق واضحة بين دخول أبناء المحافظة حيث بلغ معامل جيني ٠,٤٤ أي بنسبة زيادة مقدارها ٢٥,٧% عما كان في عام ١٩٨٠. وفيما يتعلق بالفقر توصل إلى أن نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر المدقع والمطلق قد بلغت نحو ١٢,٨% و ٤٣,٤% على التوالي.

وفي الأردن أهتمت استراتيجية مكافحة الفقر الذي تبنته وزارة التنمية الاجتماعية الأردنية عام ٢٠٠٢ ( الغول، ٢٠٠٢) بمفهوم فقر الدخل ووضعت حداً اجتهادياً للمعونة الأسرية يصل في أعلاه ١٥٦ دينار أردني للأسرة المكونة من ٦ أفراد.

وفي دراسة الحنيطي والطيب (٢٠٠٣) التي استهدفت تحديد نسبة الفقراء في المناطق النائية التابعة لأقليم الجنوب في الأردن، مستخدمة أسلوب خط الفقر المدقع، وخط الفقر المطلق، بالاعتماد على عينة قوامها (٢٠٣) أسرة جمعت بواسطة استمارتين بحثيتين أعدتا لذلك. توصلت الدراسة إلى أن خط الفقر المدقع

بلغ (١٢٢,٢) دينارا أردنيا شهريا للأسرة التي يبلغ متوسط حجمها (٨,١٩) فرداً وأن خـط الفقـر المطلق بلغ (٢٠٦,٢) دينارا، وأظهرت النتائج أن نسبة الأسر الفقراء فقراً مدقعاً بلغت (١٨,٢%) والفقراء فقراً مطلقاً بلغت (٤٩,٣%).

**١-١- أهداف الدراسة**

تسـعى هـذه الدراسـة إلى الإسهام في تنمية المناطق الريفية والبدوية (النائية)، وذلك من خلال توفير البيانات والمعلومات المتعلقة بهذه المنطقة وخاصة فـي مجال الفقر والدخل في بعض المناطق النائية من إقليم جنوب الأردن، وفي ضوء ذلك تم تحديد الأهداف التالية:

١. حسـاب خـط الفقر النسبي في المناطق النائية من إقليم جنوب الأردن (منطقة الدراسة).
٢. قياس الفقر على مستوى الفرد أو الأسرة باستخدام طريقة تاونسند.

**١-٢- فرضية الدراسة**

تنطلق فرضية الدراسة بأن أسلوب الخط النسبي من أنسب الطرق لقـياس الفقر في الأردن ولا تختلف بشكل واضح عن خطوط الفقر الأخرى الرسمية المستخدمة في وزارة التنمية الاجتماعية الأردنية.

## ٢- منهجية الدراسة

**٢-١- المجتمع الاحصائي**

ارتأت إدارة الدراسة تحديد إطار العينة بالمناطق النائية التابعة لإقليم الجنوب، وهي: تلك المناطق الواقعة جنوب العاصمة الأردنية عمان من الناحية الجغرافية، والتابعة إدارياً إلى أربعة محافظات، الكرك، والطفيلة، ومعان، والعقبة، والواقعة على أطراف المحافظات جغرافياً والبعيدة عن مراكز المدن، والخدمات الرئيسة فيها، مثل البوادي، وبعض الأرياف(ديوان الخدمة المدنية، ٢٠٠٢).

**٢-٢- أسلوب جمع البيانات**

لإنجـاز مـراحل التحلـيل ولتحقيق أهداف الدراسة، استلزم القيام بتصميم اسـتمارتين أوليتين خاصة لعايات جمع البيانات اللازمة من الأسر المشمولة في عينة الدراسة بأسلوب المقابلة الشخصية في ضوء الأهداف المتعلقة بتقدير الإنفاق على السلع الغذائية والنفقات المتكررة الأخرى، والإنفاق على السلع غير الغذائية والخدمات في بعض القرى النائية من إقليم جنوب الأردن. وتم تطوير الاستبيانات البحثية الأولية بالاستعانة بخبراء متخصصين لهذا الغرض، حيث بلغ معيار

صدق الاستمارتين بمقياس كرومباخ ألفا من ٨٧% - ٩٦%، ثم بعد ذلك عرضت على عدد من المحكمين وعدلت، قبل أن نقوم بتنفيذ المسح الرئيسي للمجتمع، حتى أخذت شكلها النهائي، ومن ثم تثبيتها، كما وضع كتيب إرشادات خاص بجمع البيانات بأسلوب المقابلة الشخصية لكل استمارة، وآخر خاص بتدقيقها، وجمعت *الصحيفة الأولى* المتعلقة بالإنفاق على السلع الغذائية والتبغ والنفقات المتكررة حيث احتوت على سبعة عشر مجموعة استهلاكية، وكل مجموعة تشمل عدداً من السلع الغذائية باستثناء المجموعة الأخيرة والتي اقتصرت على بعض السلع والخدمات غير الغذائية التي خصص لها استمارة منفصلة عن استمارة المواد الغذائية. أما *الاستمارة الثانية* والمتعلقة بالإنفاق على السلع غير الغذائية والخدمات والتي احتوت على سبعة عشر مجموعة من النفقات الاستهلاكية بالإضافة إلى مجموعة أخرى من نفقات غير استهلاكية (تحويلية) (شهاب والعلاق ٢٠٠٠). كما واحتوت الاستمارة على بنود خاصة بالدخل حسب مصادره المختلفة كالدخل من الاستخدام مثل الأجور والرواتب والمزايا العينية كالغذاء والمسكن والملابس وغيرها، ثم دخول العاملين لحسابهم الخاص، ودخول الإيجار كإيجار مباني أخرى ثم دخول الملكية كإيجارات الأراضي وفوائد الودائع والسندات والقروض والهيئات وأرباح الأسهم والحصص والمشاركات بالإضافة إلى أية دخول ملكية أخرى. وتشمل أيضاً على التحويلات الجارية الأخرى كالتقاعد والضمان الاجتماعي وتعويضات التأمين والهدايا النقدية والعينية، والتحويلات من غير مقيمين والتحويلات من مقيمين (حكومية وغير حكومية) كالأسرة والمؤسسات الحكومية مثل صندوق المعونة الوطنية التي لا تهدف الربح وأية مقبوضات تحويلية أخرى.

جمعت الاستمارة على ثلاث مراحل، كانت تقدر في كل مرحلة كميات وقيم السلع المستهلكة في كل يوم من أيام الأسبوع وتضرب النتيجة في ١٦ للحصول على تقدير الاستهلاك الأسري في الأربعة شهور، ثم يتم أجراء نفس العملية في الجولة الثانية والثالثة وتجمع للجولات الثلاثة لتعطي تقدير قيمة الاستهلاك الأسري في السنة الكاملة. والهدف من هذا المسح هو تقدير الاستهلاك الفعلي والنمط الاستهلاكي لتقدير السلة الغذائية الخاصة بخط الفقر المدقع الذي سيتم تعريفة لاحقاً.

### ٢-٣ تحديد حجم العينة الضروري

بالاستعانة بمسح نفقات ودخل الأسرة لعام ٢٠٠٣ الذي تجريه دائرة الإحصاءات العامة حالياً، الذي يعطي عينة تضم جميع محافظات المملكة ومنها محافظات الدراسة، فقد بلغ مقدار معامل التغيير النسبي في إقليم الجنوب (محافظات العينة) الذي يعبر عن الخطأ المعياري النسبي في قيمة متوسط دخل

الأسـر بيـن ٦% و١٠% ، وبـناءاً على التصور أعلاه ووفقاً للمعادلة التالية (علوان، ١٩٩٤):

$$n = \frac{pq}{\frac{pq}{N} + \frac{E^2}{Z^2_{\alpha/2}}}$$

حيث أن :

n : حجم العينة المطلوب

P : تمثل نسبة الخاصية لمتغير ما، وهي هنا ٥٠%.

q : المكمل للنسبة P وتساوي ٥٠%.

Z : القيمة المعيارية التي تحدد المناطق الحرجة على طرفي التوزيع الطبيعي الاحتمالي والتي تقابل معامل ثقة معينة، وهي هنا ١,٩٦ المقابلة لمعامل الثقة ٩٥%.

E : وهو الخطأ المسموح به

N : حجم المجتمع.

وبتطبيق المعادلة أعلاه، نجد أن حجم العينة المناسب يساوي ٢٠١ وحدة معاينة (أسرة) :

$$\frac{0.25}{\frac{0.25}{6600} + \frac{(0.061)^2}{(1.96)^2}} = 201$$

**٢-٤ أسلوب سحب عينة الدراسة**

تم سحب عينة الدراسة بأسلوب العينة العشوائية متعددة المراحل (المسحوبة على ثلاث مراحل)، حيث يتم سحب العينة من خلال أكثر من مرحلة إذ تم في المرحلة الأولى سحب عينة عشوائية لعدد الأسر المطلوب في العينة، ثم سحبت عينة بلوكات من التجمعات بالطريقة العشوائية، ثم سحب عينة الأسر المقررة من البلوك في المرحلة الثالثة وذلك وفقاً لطريقة العينة العشوائية المنتظمة. واعتمد مبدأ التصميم على أن تكون العينة موزونة ذاتياً، أي أن جميع الأسر في الإطار لها نفس الاحتمال للظهور في العينة، حيث أن التصميم قد تم على مرحلتين هما، إختيار وحدة المعاينة الأولية (البلوك)، ثم إختيار الأسرة (الجدول رقم ١).

ل رقم (١) : التجمعات السكانية وعدد الأسر وأسلوب سحب العينة البحثية .

| المنطقة | التجمع السكاني | رمز المنطقة | عدد الأسر | عدد البلوكات الكلي | عدد البلوكات المسحوبة في العينة | أرقام البلوكات المسحوبة | حجم العينة المقرر (أسرة) | عدد الأسر المطلوب من كل بلوك | حجم العينة المسحوب (أسرة) |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ك | القطرانة | ٣١١١١٢٢ | ٥٠٦ | ٧ | ٢ | ١١٠٠١+ ١١٠٠٧ | ٢٠ | ١٠ | ٢٠ |
| | غور الصافي | ٣١١٣٢١١ | ٧٣٩ | ١٠ | ٢ | ١١٠٠٧ + ١١٠١٠ | ٢٠ | ١٠ | ٢٠ |
| | فيفا | ٣١١٣٢١٢ | ٣٠٨ | ٥ | ١ | ١١٠٠٣ | ١٠ | ١٠ | ١٠ |
| | غور الذراع | ٣١١٣٢١٤ | ٤٧٦ | ٦ | ٢ | ١١٠٠٥ + ١١٠٠٢ | ٢٠ | ١٠ | ٢٠ |
| | غور المزرعة | ٣١٢١١١١ | ١٣٣٩ | ١٧ | ٤ | ١١٠٠٢ + ١١٠٠٩ + ١١٠١٧ + ١١٠١٦ | ٤٠ | ١٠ | ٤٠ |
| | شيظم | ٣٢١١١١٩ | ٢٩ | ١ | ١ | ١١٠٠١ | ١٠ | ١٠ | ١٠ |
| يلة | الحسا | ٣٢١١٢١١ | ١٤٢٤ | ٢١ | ٤ | ١١٠١٣ + ١١٠٠٣ + ١١٠٠٩ + ١١٠٠٢ | ٤٠ | ١٠ | ٤٠ |
| | قرين | ٣٣١١١١٧ | ١٠٦ | ٢ | ١ | ١١٠٠١ | ١٠ | ١٠ | ١٠ |
| | الجفر | ٣٣١١١٢٢ | ٤٢٥ | ٧ | ١ | ١١٠٠٧ | ١٠ | ١٠ | ١٠ |
| ان | المدورة | ٣٣١١١٢٤ | ١٢٦ | ٢ | ١ | ١١٠٠٣ | ١٠ | ١٠ | ١٠ |
| | بئر الدباغات | ٣٣١٢١٢٣ | ١٠٠ | ٢ | ١ | ١١٠٠١ | ١٠ | ١٠ | ١٠ |
| المجموع | | – | ٥٥٧٨ | ٨٠ | ٢٠ | ٢٠ | ٢٠٠ | ١١٠ | ٢٠٠ |

### ٢-٥ أسلوب التحليل

استخدم أسلوب تحليل خط الفقر النسبي، وطريقة تاونسند Townsend (Anand Sudhir, 1983) التي تعمل على قياس خط الفقر النسبي عن طريق مقارنة السلوك الاستهلاكي للفرد وفعالياته مع القيم المنوالية لذلك السلوك أو الفعاليات بالنسبة للمجتمع بأكمله، ويعتبر الفرد محروما في مجال معين إذا كان سلوكه الاستهلاكي أو مشاركته في الفعاليات فيما يخص ذلك المجال أدنى من القيمة المنوالية المقابلة ومؤشر الدولار الواحد للفرد.

## ٣- النتائج والمناقشة

### ٣-١ المدخل النسبي للفرد

يحدد خط الفقر النسبي بأنه متوسط الدخل الفردي لأدنى نسبة مئوية للسكان

ويكـــون اختـــيار هـــذه النسبة اجتهادي إلى حد ما. إلا أنه يقترح على أن تكون بالمئيـــن اـــرابع مـــن فـــئات الدخل الدنيا أي ٤٠% لبعض الدول النامية (Anand Sudhir 1983, Sawyer 1975) وقـــد بلغت قيمة المئين الرابع في هـــذه الدراسة ٢٠١ دينار للأسرة في الشهر، و٢٥,١٨ دينار للفرد، وبالرغم من أن هـــذا الخـــط لايختلف كثيراً عن خط الفقر المطلق المستخرج من قبل دراسة الحنيطـــي والطيـــب (٢٠٠٣) والـــبالغ ٢٠٦ دنانير لنفس متوسط حجم للأسرة الواحدة في الشهر، وعن خط الفقر الفردي المستخرج من قبل دراسة استراتيجية الفقر المعدة من قبل وزارة التنمية الاجتماعية (الغول، ٢٠٠٢) والبالغ ٢٦ دينار أردني للفرد في الشهر، ونظراً لوجود بعض المشاكل نتيجة استخدام هذا المدخل لأن وجـــود جـــزء من نهاية النسبة المئوية للسكان وهي أدنى ٤٠% من السكان (نســـبة الفقر) تبقى ملازمة لنا دائماً وتبقى الدول مشغولة بهذه النسبة باستمرار. وللتغلب على هذه المشكلة ظهر تعديل للمدخل المذكور تبلور في المدخل النسبي المعدل.

### ٣-٢ المدخل النسبي المعدل

يـــتحدد خـــط الفقـــر بأنه نصف متوسط الدخل الفردي ويزداد مع زيادة المســـتوى العام للمعيشة. وقد بلغ نصف متوسط الدخل الفردي في هذه الدراسة ١٩,١ ديناراً شهرياً، بينما بلغ للأسرة ١٤٣,٨٤ ديناراً شهرياً. وقد عرفه بعض الكـــتاب بأنـــه الدخل الذي يقل عن الوسيط (نصف مدى دخل الأسرة السنوي) (Schiller,1980)، ومـــنه نجـــد بأن خط الفقر هذا أقل دقة في تقديره من خط الفقر النسبي للفرد.

### ٣-٣ المدخل النسبي للإنفاق

من الملاحظ أنه مع ارتفاع مستوى المعيشة وبشكل خاص في الدول المتقدمة تزايد التأكيد على الاحتياجات الاجتماعية بشكل مطرد، ولذلك بدا التأكيد على ضرورة إدخال هذه الاحتياجات ضمن قياس خط الفقر.

### ٣-٤ طريقة تاونسند Townsend

اقترحـــت طرق قياسية أخرى لقياس الفقر على مستوى الفرد أو الأسرة منها طريقة تاونسند، وتعمل هذه الطريقة على قياس خط الفقر النسبي عن طريق مقارنـــة الســـلوك الاســـتهلاكي للفرد وفعالياته مع القيم المنوالية لذلك السلوك أو الفعالـــيات بالنسبة للمجتمع بأكمله. ويعتبر الفرد محروماً في مجال معين إذا كان ســـلوكه الاســـتهلاكي أو مشـــاركته فـــي الفعاليات فيما يخص ذلك المجال أدنى من القيمة المنوالية المقابلة. يتم في هذه الطريقة رصد ومراقبة سلوك الاستهلاك

مجتمع والفرد ومقارنة سلوك الفرد قياسياً بسلوك المجتمع للحصول على التباين بين السلوكيين (Desai and Anup Shah, 1988).

يتضح من خلال الجدول (٢) درجة الحرمان عند الفرد حسب طريقة تاونسند النسبية والتي تبلغ كلية عند أفراد منطقة الدراسة ٥٧%، بينما بلغت درجة الحرمان في أعلاها في الإنفاق على المواد الغذائية بمقدار ٩٢% من الأفراد، ثم الثقافة والترفيه بنسبة حرمان ٨٠%، ثم الكساء والأحذية بنسبة حرمان ٧٩%، يليها السكن وبنسبة حرمان ٦٣%، ثم الهدايا بنسبة حرمان ٦١%، ثم يليها التعليم وبنسبة حرمان ٥٢%.

**جدول رقم (٢):متوسط إنفاق الفرد الشهرية على مجاميع الاحتياجات في المناطق النائية وبالنسبة المئوية ودرجة الحرمان لكل مجموعة، عام ٢٠٠٢ وبالأسعار الجارية (دينار).**

| مجاميع الاستهلاكية | متوسط إنفاق الفرد الشهرية | متوسط إنفاق الأسرة الشهري | الاهمية النسبية | درجة الحرمان عند الأفراد (%) |
|---|---|---|---|---|
| المواد الغذائية | ١٥,٢٣ | ١٢٤,٧٣ | ٠,٥٣٤ | ٩٢,١ |
| الأقمشة والملابس والأحذية | ٢,٦٨ | ٢١,٩٥ | ٠,٠٩٤ | ٧٩,٣ |
| السكن الإجمالي والوقود والطاقة | ١,٩٦ | ١٦,٠٥ | ٠,٠٦٩ | ٦٢,٦ |
| النقل والمواصلات | ١,١٧ | ٩,٥٨ | ٠,٠٦١ | ٢٧,٦ |
| الصحة | ٠,٦٩ | ٥,٦٥ | ٠,٠٢٤ | ٢٥,٦ |
| التعليم | ١,١٧ | ٩,٥٨ | ٠,٠٤١ | ٥٢,٢ |
| إيجار المسكن | ٢,٥٩ | ٢١,٢١ | ٠,٠٩١ | ٢٤,٦ |
| الثقافة والترفيه | ٠,١٥ | ١,٢٣ | ٠,٠٠٥ | ٨٠,٣ |
| الهدايا وتحويلات | ٠,٤٤ | ٣,٦٠ | ٠,٠١٦ | ٦١,١ |
| المجموع | ٢٨,٠٦ | ٢٢٩,٨ | ١,٠٠٥ | ٥٧,١ |

### ٣-٥ مؤشر الدولار الواحد للفرد

بعض المقاييس اعتيادية مثل: إنفاق الفرد الذي يبلغ أقل من دولار واحد في اليوم، أو مقدار الغذاء البالغ أقل من ٢١٠٠ حريرة سعرية في اليوم، وبلغت نسبة الأفراد في هذه الدراسة الذين لم يحققوا نصيب الدولار الواحد في اليوم ٢٧,٦%. بينما بلغت نسبة الفقراء فقراً مطلقاً في دراسة الحنيطي والطيب (٢٠٠٣) (٤٩,٣ %). وعليه فإن مقياس الدولار الواحد يعتبر أقل من الخط الرسمي المحدد من قبل وزارة التنمية الاجتماعية (الغول، ٢٠٠٢) والبالغ ١,٢٢ دولاراً في اليوم للفرد.

### ٣-٦ المؤشرات المؤسسية

وهي من مقاييس الفقر المستخدمة خاصة في الدول المتطورة ودول الرفاهية Welfare States التي تعمل بتشريعات وأنظمة لمنع الأسر من الوقوع في حالة الفقر قدر الإمكان ولمساعدة من يقع فيها من تلك الحالة. وتتبع لتحديد

الفـئات المسـتفيدة من هذه التشريعات والأنظمة طرق عديدة. البعض من تلك الطـرق وصفي يقوم على تسمية فئات معينة من السكان باعتبارها الفئات الأكثر تعرضاً للفقر كالمعوقين، وكبار السن، والمعاقين عن العمل، والأمهات العازبات. غـير أن هـنالك العديد من المؤشرات الكمية التي تتخذ كأساس للعمل على منع الأسـر من الوقوع في حالة الفقر أو مساعدة من يقع منها في الفقر. وتقوم بعض طـرق هذا الأسلوب – أسلوب المؤشرات المؤسسية– على اعتماد هذه المؤشرات لمقاربته لخط الفقر، أهمها:

١. **متوسـط أو مئيـن الدخـل:** ويبلغ متوسط الدخول في منطقة الدراسة ٢٨٧,٧ ديناراً في الشهر للأسرة، بينما بلغ المئين ٢٣٨,٣ ديناراً في الشهر لنفس الأسرة.

٢. **طـريقة البـنك الدولي والتي تعادل ثلثي متوسط دخل الفرد أو الأسرة:** وبلغ ثلثـي متوسـط دخل الأسرة السنوي في الدراسة ١٩١,٧٩ ديناراً للأسرة في الشهر.

٣. **طـريقة الحـد الأدنـى للأجـر:** بما أن أحد العوامل الرئيسة التي يؤخذ بها بالاعتـبار عـند تحديد الحد الأدنى لأجر العامل هو الكلفة الدنيا للاحتياجات الضـرورية لأسرته، يمكن اعتبار ذلك الحد الأدنى مؤشراً تقريبياً لحد الفقر. ومـن أمـثلة الـدول المطبقة لهذا الأسلوب البرازيل. فقد قدر في العديد من دراسـات الفقـر الرئيسة فيها خط الفقر للأسرة باعتباره يساوي ضعف الحد الأدنى للأجور أو باعتباره يساوي حجم الأسرة مضروباً في ربع الحد الأدنى للأجر (Rocha, 1997). بينما بلغ مقدار الحد الأدنى للأجور في الأردن ٨٠ ديناراً شهرياً.

٤. **طـريقة الإعانـات الاجتماعية:** يقدر خط الفقر بموجب هذه الطريقة باعتباره يسـاوي مقـدار مـا تسـتحقه الأسر التي ليس لها موارد دخلية من إعانات اجتماعـية. ومـن أهـم الإعانات الاجتماعية تلك المقدمة من قبل الدولة أو السلطات المحلية للفئات المعرضة (المعوقين، كبار السن، الأمهات العازبات، ....) والإعانات المقدمة من قبل صناديق الضمان الاجتماعي، كإعانات البطالة والتقاعد، والمقدمة من قبل منظمات شبه حكومية أو أهلية أو دولية كصناديق التنمـية الاجتماعـية وصـناديق الزكاة ومؤسسات عون الفقراء. اتبعت هذه الطـريقة لـتقدير خـط الفقر ونسبة الفقراء في قطاع غزة وذلك على أساس مساعدات وزارة الشؤون الاجتماعية ووكالة غوث وتشغيل اللاجئين ( الأنروا) ولجان الزكاة ( شعبان ، والبطمة ١٩٩٥ ). وفي الأردن أهتمت استراتيجية

مكافحـــة الفقـــر الذي تبنته وزارة التنمية الاجتماعية الأردنية بمفهوم فقر الدخل ووضـــعت حـــداً للمعونـــة الأسرية يصل في أعلاه ١٥٦ دينار أردني (الغول، ٢٠٠٢).

٥. **طـــريقة السماح الضريبي:** وتفترض هذه الطريقة أن الحد الأعلى من الدخل الشخصـــي المعفـــي من ضريبة الدخل يجب أن يحدد على أساس الكلفة الدنيا للســـلع والخدمات الضرورية، وبالتالي يمكن اعتماده كتقدير لخط الفقر. وفي الأردن يعفـــى الدخـــل الذي يقل عن ٥٠٠ ديناراً شهرياً للأسرة الواحدة من ضريبة الدخل.

وبالـــرغم مـــن ســـهولة تطبـــيق طرق المؤشرات المؤسسية، لتوفر تلك المؤشرات ووضوحها، إلا أن هذه الطرق تعاني من نقاط ضعف عديدة، فمن ناحية يخضع تحديد تلك المؤشرات إلى عوامل سياسية واقتصادية، فهي تتأثر بنوع النظام السياســـي الحـــاكم، والقـــدرة التساومية للفئات المستفيدة، وموارد موازنة الدولة، والجهات الأخرى التي تقدم المعونات. من ناحية أخرى لا تتم مراجعة وتعديل قيم هذه المؤشرات بالشكل المناسب، من حيث التوقيت الزمني للتعديل وحجمه، بحيث تبقى محافظة على قيمتها الحقيقية. فمن المعروف أن القيم الحقيقية لتلك المؤشرات تـــنخفض بنســـب كبيرة في ظروف التضخم وذلك لوجود فجوه زمنية قد تمتد إلى ســـنوات ما بين أوقات حصول الموجات التضخمية أو أوقات إعادة النظر بقيم تلك المؤشـــرات. ومن ناحية ثالثة، تحدد هذه المؤشرات من قبل جهات عديدة وذلك بما يخـــدم أهدافـــاً مختلفة وباتباع أساليب متباينة ودون تنسيق كاف، أو حتى دون أي تنسيق ما بينها.

وكثيراً ما تحدد هذه المؤشرات ليس على أساس معيار الحاجة والحرمان وإنمـــا تـــبعاً لتوفير التخصيصات المالية. وغالباً ما تحصل حالات من الازدواجية والـــتداخل ما بين أنشطة وتقديرات تلك الجهات فتحصل نفس الأسر على معونات مـــتعددة من جهات مختلفة. وعليه فإن تقديرات خط الفقر ونسبة الفقراء قد تتباين إلى حد كبير ما بين الطرق المختلفة ضمن هذا الأسلوب.

- **التوصيات**

ونتيجة لما توصلت إليه الدراسة فإنها توصي بما يلي : -

١. العمـــل على تطوير مقاييس الفقر والدخل من خلال تنفيذها لمختلف جوانب المعيشـــة بهـــدف تحقـــيق أكـــبر فائدة ممكنة من البيانات المتوفر في دائرة الاحصاءات العامة الأردنية، والعمل على زيادة إتاحة تلك البيانات للباحثين، لأن صعوبة الحصول عليها يشكل عقبة كبيرة أمام الاستفادة منها.
٢. تعتبر مفاهيم خط الفقر النسبي من المفاهيم غير الجامدة ولا تختلف عن

مفاهـــيم قياس الفقر الأخرى وتتأثر بالإمكانات المادية للدولة، وأحوال، وظروف الأفـــراد العائلـــية. يســـتلزم ذلـــك ضرورة إعادة النظر سنوياً، بهذه الحدود بغية الـــتعرف على الوضع الاقتصادي لأسر المجتمع، لإعادة النظر فيما تقدمه الدولة من إعانات ومخصصات، ودعم وتحديد للرواتب، والأجور بما يضمن الحد الأدنى المقبول للمعيشة.

٣. ولـــزيـــادة دخـــل الأسرة في منطقة الدراسة كان على المختصين والمعنيين الأخذ بالسياسات التخطيطية التالية:-

ا-إزالـــة الضوابط التي تبقي أسعار المنتجات الحيوانية منخفضة ولا تحقق أرباحا مجزية .

ب-إجراءات لزيادة الإنتاجية الحيوانية .

ج- إصلاح المراعي .

د- توفـــير أنواع معينة من التسهيلات الإنتاجية الجديدة، خاصة التسهيلات التسويقية للمنتجات الحيوانية .

## ٤.المراجع


الحنيطـــي، دوخـــي عبد الرحيم وسعود الطيب، (٢٠٠٣)، تقدير مستوى الكفاف والكفايـــة ونسبة الفقر في بعض القرى النائية من إقليم جنوب الأردن، بحث مقبول للنشر، مجلة دراسات، العلوم الزراعية، الجامعة الأردنية.

الحنيطـــي، دوخي عبد الرحيم ومحمد الرفاعي، (٢٠٠١)، تحديد خط الفقر ونسبة الفقـــراء بيـــن اســـر البادية الأردنية، مؤتة للبحوث والدراسات، سلسلة العلوم الطبيعية والتطبيقية، المجلد ١٦، العدد ٤.

الخصـــاونة، محمـــد، وعـــيد الرويضان النعيمات، (١٩٩٨)، الفقر والبطالة في الأردن، الجمعية العلمية الملكية.

الصقور، محمد، عبد خرابشة، أحمد مصطفى ، عبد الله الزعبي، حسين شخاترة، حســـين الخطيب، عادل لطفي و أمل الصباغ، (١٩٩٢)، تقرير دراسة الفقر الواقع والخصائص، المملكة الأردنية الهاشمية، ١٩٩٣

الصـــقور، محمـــد، عمـــر الشيخ، عيسى أبراهيم، خالد الشريدة وفتحي النسور، (١٩٨٩)، دراســـة جـــيوب الفقر في المملكة الأردنية الهاشمية، وزارة التنمية الاجتماعية، عمان.

الطيـــب، سعود موسى، (٢٠٠٢)، توزيع الدخل والفقر في محافظة الكرك. مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد السابع عشر ، العدد السابع،ص٧٣ .

الطيـــب، سعود، سليمان اللوزى وجميل الجالودى ، (١٩٩٠)، الواقع الاقتصادي والاجتماعي لسكان محافظة الكرك،بنك تنمية المدن والقرى المملكة

الاردنية الهاشمية.
ديـــوان الخدمة المدنية، (٢٠٠٢). نظام العلاوات الموحد للموظفين رقم ٢٣ لسنة ١٩٨٨ وتعديلاته حتى تاريخ ٢٠٠٢/٣/١، الأردن .
شـــعبان، رمضان وسارة البطمة، (١٩٩٥). أبعاد الفقر في الضفة الغربية وقطاع غزة، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس).
شـــهاب، أحمد عدنان ومهدي محسن العلاق، (٢٠٠٠). الأخطاء غير العينية في الـــتعدادات والمسوح وطرق معالجتها. المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، بغداد، ص٣١.
علوان، حسين، (١٩٩٤). طرق المعاينة، دار الفرقان، الأردن.
الغـــول ، تمـــام، (٢٠٠٢). مكافحة الفقر من أجل أردن أقوى استراتيجية وطنية شـــاملة، وزارة التنمية الأجتماعية الأردنية، مشروع استراتيجية مكافحة الفقر، الأردن، أيار.
وزارة التخطـــيط، مديـــرية التخطـــيط الإقليمي، (١٩٩٦). برنامج تنمية وتطوير البادية الجنوبية ، عمان.
يحيى، حسن، عبدالله البيعي، وماجد بدر،(٢٠٠١). قياس الفقر وتوزيع الدخل في الأردن، الجمعية العربية للبحوث الأقتصادية، العدد الربع والعشرون.

Anand Sudhir (1983). Inquality and Poverty in Malaysia, World Bank Publication U.S.A,. PP114.

Desai Meghand and Anup Shah( 1988). An Econometric Approach to The Measurement of Poverty , Oxford Economic Papers, Vol. 40, no. 3 , pp. 506-507.

Rocha Sonia (1997). Poverty in Brazil in the Eighties: A review Seminar on Poverty Statistics, ECLAC, Santiago, Chile,.

Sawyer M.C.(1975). Poverty in Some Development Countries, 14th General Conference of International Association for Research in Income and Wealth, Finaland.

Schiller B. R. (1980). The Economics of Poverty and Discrimination, N.J: Prentice-Hall, Third Ed, p10.

Shaban R. A. (1987). Expenditure Distribution and Poverty in Jordan 1980, Ministry of Planning, Amman.

الاردنية الهاشمية.
ديـــوان الخدمة المدنية، (٢٠٠٢). نظام العلاوات الموحد للموظفين رقم ٢٣ لسنة ١٩٨٨ وتعديلاته حتى تاريخ ٢٠٠٢/٣/١، الأردن .
شـــعبان، رمضان وسارة البطمة، (١٩٩٥). أبعاد الفقر في الضفة الغربية وقطاع غزة، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس).
شـــهاب، أحمد عدنان ومهدي محسن العلاق، (٢٠٠٠). الأخطاء غير العينية في الـــتعدادات والمسوح وطرق معالجتها. المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، بغداد، ص٣١.
علوان، حسين، (١٩٩٤). طرق المعاينة، دار الفرقان، الأردن.
الغـــول ، تمـــام، (٢٠٠٢). مكافحة الفقر من أجل أردن أقوى استراتيجية وطنية شـــاملة، وزارة التنمية الأجتماعية الأردنية، مشروع استراتيجية مكافحة الفقر، الأردن، أيار.
وزارة التخطـــيط، مديـــرية التخطـــيط الإقليمي، (١٩٩٦). برنامج تنمية وتطوير البادية الجنوبية ، عمان.
يحيى، حسن، عبدالله البيعي، وماجد بدر،(٢٠٠١). قياس الفقر وتوزيع الدخل في الأردن، الجمعية العربية للبحوث الأقتصادية، العدد الربع والعشرون.

Anand Sudhir (1983). Inquality and Poverty in Malaysia, World Bank Publication U.S.A,. PP114.

Desai Meghand and Anup Shah( 1988). An Econometric Approach to The Measurement of Poverty , Oxford Economic Papers, Vol. 40, no. 3 , pp. 506-507.

Rocha Sonia (1997). Poverty in Brazil in the Eighties: A review Seminar on Poverty Statistics, ECLAC, Santiago, Chile,.

Sawyer M.C.(1975). Poverty in Some Development Countries, 14th General Conference of International Association for Research in Income and Wealth, Finaland.

Schiller B. R. (1980). The Economics of Poverty and Discrimination, N.J: Prentice-Hall, Third Ed, p10.

Shaban R. A. (1987). Expenditure Distribution and Poverty in Jordan 1980, Ministry of Planning, Amman.